تطور وانتعاش الاقتصاد الماليزي بين عامي (١٩٩٠-١٩٨٦).

الباحثة. أحلام ناجي مجيد أ.د. كاظم هيلان محسن
جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الانسانية
journalofstudies2019@gmail.com

الملخص

سعت ماليزيا في السياسة الاقتصادية الجديدة التي استمرت من ١٩٧١ –١٩٩٠ الى القضاء على الفقر ورفع مستوى المعاشي للملايو من خلال العدالة في توزيع التوظيف ورفع ميزان المدفوعات من خلال قيام الحكومة بالعديد من الإصلاحات الإدارية المصممة لرفع كفاءة القطاع العام وتسهيل أنشطة القطاع الخاص. وكان أحد العناصر الأساسية هو تسريع جهود الخصخصة ، وخفض مشاركة القطاع العام في الأنشطة الإنتاجية التي تتنافس بشكل مباشر مع القطاع الخاص. كما تم تنفيذ برنامج واسع للتحرير وإلغاء الضوابط لتشجيع الاستثمار الخاص ، وكذلك تعزيز القدرة التنافسية الدولية. وأدت هذه التعديلات إلى الانتعاش السريع في الاقتصاد الماليزي في عام ١٩٨٧، لا سيما وانها كانت مدعومة بالتحسينات في البيئة الخارجية ، اذ انتعش الطلب الخارجي بسرعة.

الكلمات المفتاحية: (وانتعاش الاقتصاد الماليزي، السياسة الاقتصادية).

Tatawur Wantieash Aliaqtisad almaliziialeami (1986-1990)

Ahlam Nagy Majeed, Prof. Dr. Kazem Hilan Mohsen
Basra University / College of Education for Human Sciences

Abstract:

summary Malaysia Sought in Politics Economic The new one that lasted from 1971-1990 until the eradication of Poverty and raise level annuity for Malay from Through fairness in

distributing recruitment And lift the balance Payments through the establishment of the government with many repairs administrative.

Keywords: (and the recovery of the Malaysian economy, economic policy).

المقدمة:

الخطة الاقتصادية الجديدة التي وضعها تون عبد الرزاق هدفها القضاء على الفقر والعدالة في توزيع الثروات ,مهدت هذه الخطة لحل الازمات الاقتصادية التي يمر بها الملاويين امام تنامي القوة الاقتصادية للصينين والهنود اذ ارتكزت على زيادة القدرة التنافسية من خلال دعم الاستثمار اذ صدر قانون الاستثمار عام ١٩٨٦ واتباع الخصخصة من خلال دعم الشركات الخاصة وفرض سياس التدريب والتوظيف للملاويين لادخالهم سوق العمل وللتطبيق الخطة الاقتصادية اعتمدت ماليزيا على سياسة النظر شرقا

اولاً: نمو الاقتصاد الكلي:

انطلقت المرحلة الاخيرة من السياسة الاقتصادية الجديدة، بإعلان الحكومة الماليزية في ٢١ اذار ١٩٨٦، عن خطتها الخمسية الخامسة للمدة (١٩٨٦-١٩٩٠)[١]. والتي ارتكزت على زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي, ودعم الاستثمار الاجنبي المباشر , وزيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية , علاوة على التركيز على البحث والتطوير في رفد النمو الاقتصادي في البلاد[٢].

كان الركود الاقتصادي في بداية مدة الخطة الخامسة نتيجة عوامل خارجية وداخلية. اذ كان هناك انخفاض شامل في أسعار السلع الأساسية ، وضعف الطلب على المنتجات المصنعة في البلاد. وهو ما تسبب في تدهورت معدلات التبادل التجاري الى ١٤,٩ % في عام ١٩٨٦ ، وأدى إلى مشكلة حادة في ميزان

المدفوعات. ومع ذلك ، فإن تأثير انخفاض معدلات التبادل التجاري قابله ارتفاع في حجم صادرات السلع الأساسية ، ولا سيما النفط وزيت النخيل والكاكاو. ومن العوامل الأخرى التي فاقمت الوضع الاقتصادي في ماليزيا ، ضعف قيمة الرنكت الماليزي ، والتي نتجت جزئياً عن التدفقات القوية لرأس المال الرسمي الناتج عن الاقتراض الخارجي. وخلال مدة الركود ، كان هناك انهيار فعلي في الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. ونتيجة لذلك ، سجل الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٦ نموا بلغ ١,٢ % فقط[٣].

كما كان لاستمرار الانخفاض الحاد في أسعار النفط وزيت النخيل خلال عام ١٩٨٦، اثر سلبي انعكس على أداء الاقتصاد الماليزي بصورة كلية، وهو ما أدى الى انخفاض الإنتاج القومي بنسبة ١١,٥ %، وتراجع متوسط دخل الفرد الى ١٦٠٠ دولار[٤], وسجلت الحكومة الماليزية عجزا قدره (٦,٠٩٤) مليار رنكت بسبب ارتفاع المصاريف التشغيلية العامة بما في ذلك المرتبات والفوائد على القروض[٥]، ووصل الدين الخارجي الى ٨٥ % من الناتج القومي الإجمالي ، في حين بلغت نسبة خدمة الدين ٢٠% من اجمالي الصادرات ، وانخفض الاستثمار الخاص بنسبة ٢٥ % ، وتقلصت أسواق الأسهم والعقارات ، واعلنت مؤسسات مالية عدة عن افلاسها. الامر الذي قاد في نهاية المطاف الى دخول الاقتصاد الماليزي في حالة ركود حادة[٦].

كان على الحكومة الماليزية اتخاذ جملة من الاجراءات الفورية لمعالجة الاوضاع الاقتصادي المتردية، لاسيما وانها دخلت في مرحلة حرجة جداً تمثلت بالجزء الاخير من السياسة الاقتصادية الجديدة، مما كان يعني فشل ذريع في كل المتبنيات والافكار التي استندت عليها تلك السياسة ، والتي حاولت تطبيقها من خلال خططها الخمسية السابقة ، وعلى مدار اكثر من خمسة عشر سنة.

تسبب ضعف الاقتصاد الماليزي ، وتردي الوضع المالي للحكومة المركزية في عام ١٩٨٦، الى توجيه انتقادات حادة من بعض المختصين بالشأن الاقتصادي الى السياسة الاقتصادية الجديدة بشكل عام ، والاجراءات الاقتصادية لحكومة مهاتير

محمد بشكل خاص. لذا اعلن الاخير في العام نفسه: " **تعتمد السياسة الاقتصادية الجديدة على النمو . ومن الواضح أنه إذا لم يكن هناك نمو ، فلن يكون هناك شيء لتوزيعه**"(٧).

ولاشك ان السياسة الاقتصادية الجديدة التي تم تطبيقها عام ١٩٧١، كانت قائمة بالفعل على افتراض تحقيق نمو اقتصادي شامل في ماليزيا، هو ما سيمكن الحكومة الماليزية من تحقيق الاهداف التي تم الاعلان عنها آنذاك، والتي تضمنت القضاء على الفقر، واعادة بناء المجتمع الماليزي.

بدأت الحكومة الماليزية باتخاذ سلسلة من الاجراءات والقرارات في مواجهة الركود الاقتصادي، اذ عملت على توحيد المالية العامة ، ومراقبة الميزانية ، لتحفيز الاقتصاد وتجنب السياسة المعاكسة للدورة الاقتصادية. كما تم تقييد نمو نفقات التشغيل والتطوير في القطاع العام من أجل عدم تفاقم حالة الدين الخارجي. فضلاً عن ذلك ، قامت الحكومة بالعديد من الإصلاحات الإدارية المصممة لرفع كفاءة القطاع العام وتسهيل أنشطة القطاع الخاص. وكان أحد العناصر الأساسية هو تسريع جهود الخصخصة ، وخفض مشاركة القطاع العام في الأنشطة الإنتاجية التي تتنافس بشكل مباشر مع القطاع الخاص. كما تم تنفيذ برنامج واسع للتحرير وإلغاء الضوابط لتشجيع الاستثمار الخاص ، وكذلك تعزيز القدرة التنافسية الدولية. وأدت هذه التعديلات إلى الانتعاش السريع في الاقتصاد الماليزي في عام ١٩٨٧، لا سيما وانها كانت مدعومة بالتحسينات في البيئة الخارجية ، اذ انتعش الطلب الخارجي بسرعة ، مما أدى إلى تحسن أسعار السلع فضلاً عن الزيادات الكبيرة في الطلب على المصنوعات ، خاصة بالنسبة لأشباه الموصلات والمنسوجات. في وقت أدى فيه انخفاض سعر الصرف الاسمي للرنكت ، وانخفاض أسعار الفائدة إلى زيادة تسهيل عملية الانتعاش الاقتصادي(٨). اذ ارتفعت نسبة الادخار المحلي الى ٣٦ %، وارتفعت نسبة الاستثمار الى ٢٦% في عام ١٩٨٨ (٩).

ساهمت عوامل عدة في تطور ونمو الاقتصاد الماليزي، فخلال مدة الخطة الخامسة ركزت الحكومة على وضع سياسات قومية خاصة بالعلم والتكنولوجيا, وخططت الى ان تكون ماليزيا مركزاً اقليمياً وعالمياً لتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي(١٠)، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد ، وتحسين كفاءة إدارة الاقتصاد ، وتعبئة الموارد المحلية ، واعادة احياء قطاع الزراعة وتحفيز التنمية الصناعية(١١).

واصلت الحكومة المركزية سياستها الدافعة باتجاه تطوير الاقتصاد الماليزي، اذ اقدمت على وضع استراتيجية للتنمية عمادها تحفيز نشاط القطاع الخاص ، بوصفه المحرك الاساس للنمو وتحرير الاقتصاد، وتم القيام بمجموعة من الاصلاحات في القطاعات كافة منها تحسين مناخ الاستثمار من خلال خفض الضرائب على ارباح الشركات ، وتخفيف القيود التجارية , والتوجه نحو الاستثمار الاجنبي المباشر ، والشركات متعددة الجنسيات ، وتقديم الحوافز التشجيعية ، والاعفاءات الضريبية ، وتحرير قيود الملكية للشركات ، وتقديم الحوافز المالية لجميع المستثمرين للقيام بعمليات البحوث والتطوير، مما ادى الى تحقيق معدل نمو قدره ١٠,٢% خلال المدة (١٩٨٨-١٩٨٩) ، وارتفاع نسب الادخار القومي , وتخفيض التضخم , وتقليل نسبة الفقر , علاوة على تخفيف الاعباء على ميزانية الدولة(١٢).

كان الانتعاش السريع للاقتصاد الماليزي مدفوعاً إلى حد كبير ، بالاستثمار الخاص المرتفع ، الذي توسع بنحو ٢٧,٥ % سنوياً بالقيمة الحقيقية. اذ زاد الاستثمار في قطاعي التصنيع والخدمات بمعدل كبير. وسيطر الاستثمار الأجنبي على نمو الاستثمار الخاص ، نتيجة للأداء الاقتصادي الممتاز ، وتحسن ظروف الربحية على المدى الطويل. وبالمثل ، فإن الاستهلاك الخاص الذي استفاد من التحسينات في الدخل ساعد أيضاً في الحفاظ على النمو(١٣).

قادت السياسة الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الماليزية الى تحقيق الانتعاش والنمو في الاقتصاد الكلي ، اذ ان توجه البلاد نحو الاستثمارات الخارجية ، كان العامل المهم في تحقيق الطفرة المهمة في الأداء التنموي في الاقتصاد الماليزي،

فضلاً عن تطور نصيب الصناعة التحويلية في بنية الاقتصاد الماليزي بشكل هائل، اذ بلغ نصيب القيمة المضافة المتولدة في قطاع الصناعة التحويلية الى جملة الناتج المحلي ٦,٣ %, وكانت مساهمة عنصر العمل في حدود ٢,٣ % ، وبلغت مساهمة عنصر راس المال المادي نحو ٣% ، بينما كانت مساهمة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في حدود ١,٢ %[١٤]. كما ارتفع متوسط دخل الفرد الى ١٩٤٠ دولار عام ١٩٨٨[١٥]. وكان النمو المسجل خلال المدة (١٩٨٨-١٩٩٠) والذي بلغ متوسطه ٩,١ % في السنة هو أعلى معدل تم تسجيله منذ الاستقلال. ونتيجة لذلك ، نما دخل الفرد الذي انخفض في عام ١٩٨٦ بمعدل متوسط قدره ٦,١ % بالقيمة الاسمية ليصل إلى ١٨٠ ٦ دولارا بحلول عام ١٩٩٠[١٦].

جدول رقم (١)[١٧]

تطور هيكل الاقتصاد الماليزي في نهاية السياسة الاقتصادية الجديدة

ت	السنة / القطاع	١٩٧٠	١٩٩٠
١	الزراعة	%٢٩	%١٨,٧
٢	الصناعة	%١٣,٩	%٢٧
٣	الخدمات	%٣٦,٢	%٤٢,٣

لم يكن باستطاعة الحكومة الماليزية تحقيق هذه المعدلات العالية من النمو الاقتصادي لولا تبنيها الخطط والسياسات الاقتصادية الناجحة, والتي كان على رأسها سياسة النظر شرقاً وسياسة الخصخصة وسياسة الاستثمار الاجنبي المباشر, وهو ما ادى الى تحقيق طفرات تنموية رائدة في المجال الاقتصادي, وانخفضت معدلات التضخم الى (٣%)، ومكن الحكومة الماليزية من تجاوز الازمة المالية التي اجتاحت دول شرق اسيا ، على الرغم من تأثرها وفقدان العملة الماليزية نصف قيمتها امام

الدولار الامريكي , اذ خرج الاقتصاد الماليزي من ازمته ، وعاد مجدداً الى الانتعاش من دون اللجوء الى مساعدات البنك الدولي او صندوق النقد الدولي(١٨).

دللت الاحصاءات التي عرضت تفاصيل الاقتصاد الماليزي ابان مدة الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨٦-١٩٩٠) على النمو والتطور الاقتصادي الذي شهدته البلاد، اذ بلغ متوسط اجمالي الناتج المحلي ١٥٤,٤ مليار دولار ، وبحد ادنى ٤٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ , وبلغ الانفاق العام خلال المدة نفسها ٩٣,٦ مليار دولار ، وبحد ادنى ٢٨,٩ مليار دولار في عام ١٩٩٠ , وبلغ متوسط الايراد العام ١٠٨ مليار دولار ، وكحد ادنى ٢٩,٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ , اما صافي الميزانية فحققت عجزا خلال المدة ذاتها بلغت قيمته ١٤,٧ مليار دولار . بينما بلغ متوسط التكوين الرأسمالي حوالي ٤٠,٤ مليار دولار ، وبحد ادنى ١٤,٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ ، وبلغ معدل نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ٥,٩ %، وبحد ادنى ٢,٤% عام ١٩٩٠(١٩). كما حققت ماليزيا نمواً اقتصادياً بلغ (٨%) مما فاق معظم مستويات النمو الاقتصادي في الدول النامية(٢٠). يتضح مما تقدم، ان ماليزيا استطاعت تحقيق نمواً اقتصادياً جيداً ، على الرغم من الظروف الداخلية والخارجية التي صاحبت نهاية السياسة الاقتصادية الجديدة.

ثانياً: الحد من مشكلة الفقر:

واصلت الحكومة الماليزية محاولاتها للحد من مشكلة الفقر، اذ انفقت خلال الخطة الخامسة ١٣,٦٦٠ مليون دولار على برامج مختلفة هدفت إلى القضاء على الفقر في البلاد، ورفع مستوى المعيشة لسكان الريف. ومن إجمالي النفقات تم تخصيص حوالي ٣٩٢ مليون دولار لتلبية احتياجات الفئات التي تعاني من الفقر المدقع من خلال برامج التنمية التي عدت للشرائح الأكثر فقراً، والتي تضمنت توفير الدعم السكني والتعليمي وتنفيذ المشاريع المدرة للدخل. ولتحقيق أهداف إعادة هيكلة المجتمع ، تم إنفاق حوالي ٢,٧١٢ مليون دولار بشكل أساس على التعليم والتدريب ،

وتطوير مؤسسات البومبيوترا التجارية ، وتوفير أماكن عمل لأصحاب المشاريع الجديدة[٢١].

كما انشأت الحكومة الماليزية (مؤسسة امانة اختيار ماليزيا) عام ١٩٨٦، والتي كانت تتولى مهمة انشاء مشاريع مختلفة بمشاركة القطاع العام والخاص ، من اجل المساهمة في مكافحة الفقر، وكانت تمتلك فروعاً في جميع الولايات الماليزية، واصبح لها اتصالات وتعاون مع المؤسسات المدنية التي كانت تعمل في الاتجاه ذاته[٢٢]. وبهذا فان الجهود كانت متظافرة ومتواصلة للحد من مشكلة الفقر ، والتي كان لتفاقمها وعدم معالجتها انعكاسات سلبية على مستقبل البلاد ولاسيما في الجانب الاقتصادي.

ادت المهام الاقتصادية التي اضطلعت بها الحكومة الماليزية الى إعادة هيكلة المجتمع الماليزي ، وإزالة الارتباط بين التخصص الوظيفي والاصل العرقي وكان ذلك داعماً لسياساتها في مواجهة الفقر. اذ عد مهاتير محمد ان الحرمان الاقتصادي ناشئ من عدم العدالة في توزيع الثروة ، وان العلاج يكمن عنصريين اساسيين هما: السعي نحو زيادة حجم الناتج القومي، واعطاء الفئات المحرومة نصيباً كافياً من الناتج القومي دون مصادرة ثروة الاغنياء[٢٣]. ولاشك ان رؤية مهاتير محمد كانت صائبة الى حدٍ بعيد، اذ ان للفقراء حقوق يمكن ان يحصلوا عليها في حال تمتعت حكومات بلادهم بالوفرة المالية مع ضمان شرط العدالة في التوزيع.

نجحت السياسة الاقتصادية الجديدة في إعادة توزيع الثروات في البلاد الى حدٍ ما، ففي عام ١٩٨٨، ارتفع حجم ثروة الملايو الى حوالي ١٩,٢%, وثروة الصينيين الى حوالي ٤٥,٥% . ومع ذلك، فان الحكومة الماليزية لم تكن مقتنعة بتلك النتائج، اذ كانت ترغب بزيادة نسب امتلاك الملايو للثروة بوصفهم السكان الأصليين للبلاد ، ويمثلون الأغلبية من السكان , لذا فقد اعتقدت بضرورة مواصلة التميز الإيجابي في توزيع الثروات حتى يتمكن الملايو من امتلاك ٣٠%، على الرغم من

المعارضة الشديدة التي تلقتها الحكومة من الاعراق الأخرى وخاصة الصينيين والهنود، الذين عدوا تلك السياسة اضرت بهم كثيراً(٢٤).

ولما كانت الحكومة الماليزية تدرك جيداً ان اغلب سكان القرى يمتهنون الزراعة ويعانون من مستوى دخل منخفض، انتهجت العدالة في التوزيع وعملت على انهاء الفقر هناك. اذ وفرت الحكومة اساسيات العيش الرغيد , وعملت على تطوير القطاع الزراعي , لتامين حياة شريحة واسعة من الفلاحين. وادت هذ السياسة الى انخفاض مستوى الفقر ، وارتفاع نسبة متوسط الدخل في المدن الريفية عام ١٩٩٠ الى ١٥,٠٠٠ رنكت أي ما يعادل ٣,٩٠٠ دولار(٢٥).

وخلال المدة (١٩٨٦-١٩٩٠) نما متوسط دخل الأسرة الإجمالي بنسبة ٢,٧ % سنوياً. اذ حسنت ٤٠ % من الأسر لجميع الطوائف العرقية حصتها من الدخل من ١٢,٨ % إلى ١٤,٥ % في شبه جزيرة الملايو ، و ١٢,٨ % إلى ١٣,٦ % في صباح و ١٢ % إلى ١٤,٤ % في ساراواك. فضلاً عن ذلك ، فقد ارتفعت نسبة دخل الأسرة الريفية إلى دخل الأسرة الحضرية من ٥٣,٥ % إلى ٥٨,٣ % ، مما يشير إلى تضييق الفروق في الدخل بين الأسر الريفية والحضرية. وأظهرت الإنجازات التي تحققت في مجال القضاء على الفقر أن معدل انتشار الفقر قد انخفض في شبه جزيرة الملايو بنحو ١٥ %، وفي ساراواك إلى ٢١ % ، وفي صباح إلى ٣٤,٣ %(٢٦).

وفي عام ١٩٩٠ ، كان هناك ٦١٩٤٠٠ أسرة فقيرة في عموم البلاد، منها حوالي ١٠٠،١٤٣ أسرة تعاني من الفقر الشديد، وتسكن معظمها في المستوطنات التقليدية النائية في المزارع وفي بعض المناطق الحضرية. وبشكل عام ، كانت تلك الاسر حتى عام ١٩٩٠ ، لا تتمتع إلا بإمكانية محدودة للوصول إلى الخدمات الأساسية والمرافق مثل المدارس المجهزة جيداً والمعلمين المدربين تدريباً مناسباً والبيئة الأكثر ملاءمة للتعلم . وفي إعادة هيكلة قطاع الشركات ، بلغت حصة البومبيوترا بما في ذلك الوكالات الاستئمانية ٢٠,٣ % من إجمالي رأس المال المدفوع في قطاع

الشركات في عام ١٩٩٠ ، بينما استحوذ الصينيين والهنود على ما مجموعه ٤٤,٩ % ، في حين كانت حصة الأجانب ٢٥,١ %[٢٧].

كما ساهمت الحكومة الماليزية من خلال سياستها الاقتصادية في توفير فرص العمل والتوظيف للملايويين , اذ ارتفعت نسبة مساهمة الملايو في المراكز المهنية بما فيها الطب والمحاسبة والهندسة الى (٢٩%) في عام ١٩٩٠ , بعد ان كان الغالبية من الملايو يعملون في الزراعة والصيد، فضلاً عن ذلك، ارتفع الدخل الشهري للمواطنين الماليزيين بشكل كبير، اذ بلغ ٣٠٦ دولار في عام ١٩٩٠ , وهو ما كان له دور مهم في ارساء دعائم التنمية الاقتصادية[٢٨]. يتضح مما تقدم ان السياسة الاقتصادية الجديدة حققت نتائج جيدة في مجال القضاء على الفقر، على الرغم من ان النسب التي تم تحقيقها كانت اقل من النسب التي رغبت الحكومة فيها بداية تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة.

ثالثاً : سياسة الاستثمار:

اتسمت مدة الخطة الخامسة بفسح المجال للقطاع الخاص وتشجيعه واعطائه المزيد من الحوافز للاستثمار والمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية , والسماح لرأس المال الأجنبي المباشر بالاستثمار في الاقتصاد الماليزي ، في وقت ادت فيه حزمة من السياسات الى تنشيط عمليات النمو الصناعي , وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع , وتحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي , والقيام بمزيد من التعاون الإقليمي في اطار مجموعة بلدان كتلة الأسيان, وتطوير طبقة من رجال الاعمال الماليزيين ذو الأصول الملايوية[٢٩].

وخلال مدة الركود الاقتصادي التي استمرت طوال عام ١٩٨٦، فرض مهاتير محمد ووزير المالية دايم زين الدين حملة تقشف على الشركات المملوكة للدولة ، وخفض الإنفاق العام ، وبحثا عن مصادر جديدة للاستثمار الخاص. وبالفعل ، تحولت الدولة مرة أخرى إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والذي كان موجه بالدرجة

الاساس نحو القطاع الصناعي، الامر الذي ساعد على تحفيز الانتعاش الاقتصادي[٣٠].

وبناءً على ما سبق، اصدرت الحكومة الماليزية قانون الاستثمار الاجنبي عام ١٩٨٦ ، والذي سمح للمستثمرين الأجانب الذين يتقدمون بطلبات استثمار الى هيئة التنمية للصناعات الماليزية خلال المدة بين تشرين الأول ١٩٨٦ ، وحتى نهاية كانون الأول ١٩٩٠ ، بالتحرر من القيود المفروضة على حصة الشريك الأجنبي، اذ اجاز القانون لأي مستثمر اجنبي ان يصل حجم مساهمته الى ١٠٠% من جملة رأس المال ، بشرط ان لا تنافس السلع التي تنتجها شركته الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية , وان تصدر الشركة ٥٠% على الأقل من جملة ما تنتجه . وبالنسبة للشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع الى مليوني دولار فبإمكانها توظيف خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة[٣١]. كما اجاز القانون للشركات تملك (51%) من حقوق الملكية الأجنبية ، في حال تصديرها نسبة تتراوح بين (20%–50%) مما تنتجه. اما الشركات التي تصدر (20%) فقط أو أقل من منتجاتها فأجاز لها القانون التملك بحد أقصى (30%) من حقوق الملكية الأجنبية[٣٢].

كما اصدرت الحكومة الماليزية تعليمات في عام ١٩٨٧ ، اوضحت فيها حرية تملك الشركات بدون قيود اذا كانت تشغل اكثر من ٣٥٠ عاملا ماليزياً وبساعات عمل كاملة ، وان يتمتع المستثمر الأجنبي بحرية كاملة في مجال حركة الأموال والارباح ، والمرونة في تطبيق القواعد الخاصة بحجم العمالة الأجنبية في المشاريع التي تديرها وتنفذها شركته[٣٣].

كان للإجراءات والقوانين الحكومية في مجال الاستثمار الاجنبي دور مهم في عملية النهضة الاقتصادية في ماليزيا، اذ ادت سياسة الحكومة الى ارتفاع التدفقات الصافية الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر الى (965) مليون دولار في عام 1988[٣٤] . اذ تركز الاستثمار الأجنبي المباشر آنذاك في قطاعات النفط والتصنيع

، لاسيما الإليكترونيات والمواد والمنتجات الكيميائية والمعادن الرئيسة والمنتجات الخشبية والمنتجات النفطية التي تدخل في قطاع الزراعة[٣٥].

قامت الحكومة بتعديل هيكل الحوافز للمستثمرين الاجانب في عام ١٩٩٠، استجابة للتدفقات الضخمة للاستثمار الأجنبي المباشر، اذ تم التركيز على نوعية الاستثمار لاسيما التقنيات المستخدمة فيه، وقيمته المضافة . كما تم توسيع الحوافز الضريبية لتشمل خدمات المراكز الإقليمية للشركات متعددة الجنسيات فيما يختص بالإمداد والتنسيق والإدارة. وتمت مراجعة شاملة لسياسة الحوافز بهدف تنظيم وتوجيه الحوافز وتقوية المردود الضريبي وتشجيع تنمية الصناعات ذات القدرات التنافسية عن طريق الآتي[٣٦]:

أ- تقليص نطاق الإعفاءات الضريبية.

ب- تحديد الاستقطاعات الاستثمارية لـ(70%) من الدخل كأقصى حد.

ج- منح حوافز خاصة لتشجيع المشاريع الإستراتيجية والمشاريع عالية التقنية، والبحوث التطويرية، والتدريب والمشاريع الداعمة للتشابك الصناعي.

د- إلغاء الحوافز غير الفعالة ، وتلك التي تتعارض مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

هـ- استعمال أربعة معايير أداء لتقييم طلبات منح الحوافز:

١. القيمة المضافة (30-50%).
٢. محتوى محلي بنسبة (20-50%).
٣. مستوى ثقافة مقاس بعدد المترفين الإداريين والفنيين.
٤. مستوى التشابك الصناعي.

وانسجاماً مع سياسة تشجيع الاستثمارات اذ منحت الحكومة الماليزية للمستثمرين بعض الإعفاءات الضريبية بحسب الأهمية الاقتصادية للمشروع الاستثماري والعائد الاقتصادي للبلاد، فضلاً عن إنشاء شبكة واسعة للترويج عن مشاريعها الاستثمارية. واعتماد نظام التدرج في الملكية الأجنبية للمشاريع الاستثمارية

فيما إذا أدخلت التقنية العالية جداً أو نفذت مشاريع إستراتيجية مهمة تصنع سلع تحل محل المستوردة ، أو تنتج سلع مخصصة للتصدير تستخدم فيها مواد أولية محلية [٣٧].

جدول رقم (٢)[٣٨]

تدفق الاستثمارات الأجنبية في المدة (١٩٨٦ -١٩٩٠)

السنة	حجم الاستثمارات راس المال الأجنبي على أساس المال المدفوع	على أساس حقوق الملكية	النسبة المئوية	راس المال المحلي	نسبة الاستثمار الأجنبي الى اجمالي الاستثمارات بالمئة
١٩٨٦	١٦٨٧,٩	٥٢٤,٥	٣١,١	٣٤٧٥,٣	٣٢,٧
١٩٨٧	٢٠٦٠,٦	٧٥٠	٣٦,٤	١٨٧٣,٩	٥٢,٤
١٩٨٨	٤٨٧٨	٢٠١٠,٥	٤١,٢	٤١٢٥,٩	٥٣,٦
١٩٨٩	٨٦٥٢,٧	٣٤٠١,٢	٣٩,٣	٣٥٦٣,٧	٧٠,٨
١٩٩٠	١٧٦٢٩,١	٦٢٢٨	٣٥,٣	١٠٥٣٩	٦٢,٥

الخاتمة

نرى من خلال دراستنا السابقة ان السياسة الاقتصادية الجديدة وضعت لحل الاضطربات والتفاوت الاقتصادي فالماليزيا احدى التجارب الفريدة والتي يجب على الدول العربية والاسلامية الاستفادة منها فماليزيا من الدول الاسيوية التي تسمى النمور الاسيوية ,خرجت من طوق التخلف والرجعية ,مما جعلها تدخل في ضمن الدول المتقدمة ,فالاوضاع العرقية التي مرت بها ماليزيا بسبب التفاوت بالاوضاع الاقتصادية بين الاعراق التي تمثل ماليزيا من الصنيين والهنود والملاويين دفعهم الى التصادم عام ١٩٦٩ جعل قادة ماليزيا يقفون امام هذه الاوضاع ويعملون على وضع الخطط الاقتصادية لنمو قطاعات ماليزيا والاهتمام بنمو الانسان الماليزي الاصل من خلال توفير التدريب والبعثات والدراسة والاهتمام بالقضاء على الفقر من خلال توفير

فرص العمل والتوظيف وخصخصة الشركات والتوجه شرقا للاستفادة من التجربة اليابانية وتوفير فرص الاستثمار من خلال وضع قانون الاستثمار عام ١٩٨٦ وبعدها تطرقت للقطاعات المختلفة اذ اهتمت بالزراعة والصناعة والتجارة الخارجية والداخلية واهتمت بميزان المدفوعات حتى عام ١٩٩٠ شهدت نهاية الخطة نمو الاقتصاد بنسب جعلت من ماليزيا تضع خططها لمدة عشرين سنة لتنظر نتائجها على الواقع الاقتصادي.

الهوامش :

(١) اميرة احمد حرزلي ,دور القيادة السياسة الماليزية في تحقيق التنمية المستدامة والإصلاح السياسي في عهد مهاتير محمد ,المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية –برلين –المانيا ,ط١ ,٢٠١٩ ,ص٢٨١

(٢)خويلدات صالح, قوة تنويع محفظة الاستثمار بدون نفط ,التجربة الماليزية –قراءة الخطط التنموية , النظرة الاستشرافية ٢٠٢٠ ,العدد ١, اذار ، مصر,٢٠١٧ , ص٨٣.

(3)The Government Press, Sixth Malaysia Plan, 1991 – 1995, Malaysia , 1991, P. 6 .

(٤) عاقل في زمن الجنون ص ١٠٣.

(٥)ماهر الخليلي,مهاتير محمد ,ص٣٠٢

(٦)محمد صادق إسماعيل , التجربة الماليزية مهاتير محمد الصحوة الاقتصادية , القاهرة,٢٠١٤ , ص١٣٨-١٣٩.

(7)Quoted in: Khoo Boo Teik, Op.Cit., P. 52.

(8)The Sixth Malaysia Plan, Op.Cit., PP. 7-8.

(٩)بلقاسم مربعي, اليات إدارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة (دراسة في النموذج الماليزي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية , بسكرة, ص٢٠٥- ٢٠٦.

(١٠)احمد محي الدين ,المصدر السابق ,ص٤٤

(١١)محمود عبد الفضيل ,المصدر السابق ,ص٤٢

(١٢) قرين ربيع ، بوفنش وسيلة ,الإصلاحات الاقتصادية الصينية والماليزية بين فرص النجاح والدروس المستفادة , المجلد ٥ ,العدد ١ , المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميله , ٢٠٢٠، ص ٢٠٥-٢٠٧.

(13)The Sixth Malaysia Plan, Op.Cit., P. 8.

(١٤)محمود عبد الفضيل ,العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة, المصدر السابق ,ص٤٤

(١٥)ماهر جبار الخليلي,المصدر السابق ,ص٣٠٣

(16)The Sixth Malaysia Plan, Op.Cit., PP. 7-8.

(١٧)مدحت ايوب , السياسة الاقتصادية الماليزية في بداية الالفية الثالثة , في كتاب : السياسة العامة في ماليزيا ، القاهرة , ٢٠٠٨ , ص٥٦.

(١٨)مدحت أيوب ,السياسة الاقتصادية الماليزية في بداية الالفية الثالثة في :السياسة العامة في ماليزيا ,القاهرة :برنامج الدراسات الماليزية ,٢٠٠٨ ,ص٥٦

(١٩)خيرية عبد الفتاح عبد العزيز, التجارة الخارجية واثرها على التنمية الصناعية في ماليزيا ,المجلة العلمية للبحوث التجارية ,جامعة المتوفية ,كلية التجارة ,العدد س٦,ع١ ,٢٠١٩ ,ص٢٧٨ -٢٧٩

(٢٠)سعد علي حسين التميمي , المصدر السابق , ص ١٤٧.

(21)The Sixth Malaysia Plan, Op.Cit., P. 63.

(٢٢) اماني لايج، المصدر السابق ,ص ١١١.

(٢٣)مهاتير محمد، الاصلاح من منصة الحكم، اسلام اون لاين، على الموقع:

www.Islam online.com

(٢٤)بلقاسم مربعي, المصدر السابق, ص٢٠٥- ٢٠٦.

(٢٥)العربي العربي ,فجر ماليزيا ,تجربة تنموية ونجاح الاقتصادي ,كلية الحقوق والعلوم الإسلامية ,جامعة عبد الحميد ابن باديس ,مستغانم ,الجزائر ,٢٠١٩ , ص ٣٠ ,٣٤.

(26)The Sixth Malaysia Plan, Op.Cit., PP. 11 - 12

(27)Ibid, PP. 12-13.

(٢٨)سعد علي حسين التميمي , المصدر السابق , ص ١٤٦ – ١٤٧.

(٢٩) محمود عبد الفضيل ,العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة ,ص٤٢

(30)Khoo Boo Teik, Op.Cit., P. 41.

(٣١)المصدر سعد علي حسين التميمي الاطروحة ، ص ١٧٨.

(٣٢)فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، اشكال ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، المصدر سابق، ص١٢.

(٣٣)كاملي زهيره ,التجربة الاقتصادية والتنمية المستدامة في ماليزيا محددتن ومؤهلات ,ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلية في الخلفيات الأسس –الافاق.ص١٠٨

(34)Marwan Abdul Malik Thanoon, A three-GAP Analysis of Malaysia Economy, University Putra Malaysia, 2000, P.78.

(٣٥)سرى سامي عبد الرزاق ,المصدر السابق ,ص١٢١

(٣٦)المصدر نفسه ,ص١٢٣-١٢٤

(٣٧) سرى سامي ,المصدر السابق ,ص١٢٤

(٣٨)محمود عبد فضيل ,المصدر السابق ,ص٤٧